سوسيولوجية الطفولة المعنفة والإجرام – مقاربات نظرية حول آثار العنف الأسري على الطفولة.

د.ســـعـدي مـحمد

قسم العلوم الاجتماعية

جامعة زيان عاشور الجلفة

مـــــلخص

يعتبر موضوع العنف من أهم المواضيع في الدراسات السوسيولوجية ،النفسية والقانونية ومرد ذلك تنامي مظاهر العنف وتعدد أشكاله وتعدد ضحاياه ،حيث أن المهتمين بالشأن الاجتماعي من مفكرين وسوسيولوجيين ورجال قانون وأئمة المساجد أصبحوا يولون اهتماما كبيرا لهذا الموضوع من أجل الحد من آثار العنف على المستوى الاجتماعي ،وسنحاول من خلال هذا الموضوع الوقوف على ظاهرة العنف الممارس ضد الأطفال وما ينجر عنه من انحرافات قد تقود إلى ولوج عالم الجريمة.

وفي ثنايا هذا الموضوع نحاول ضبط مفهوم العنف و أشكاله مع التركيز على العنف الأسري باعتبار الأسرة البيئة الأولى التي يتفتح فيها ذهن الطفل وتصقل فيها شخصيته ،كما نتطرق لبعض المقاربات النظرية التي وقفت على أسباب ممارسة العنف داخل الأسرة وخارجها لنصل إلى تحديد آثار العنف السلبية على الفرد والمجتمع ومنها الإقبال على ممارسة سلوكات إجرامية خطيرة خاصة من قبل الأطفال–هاته الفئة– التي كانت تعتبر إلى وقت قريب رمزا للبراءة.

Résumé

Le thème de la violence sous toutes ses formes est l'un des sujets phare dans le domaine sociologique; physique et juridique et la raison de cette importance revient à la recrudescence de cette dernière sous multiples formes ainsi que le nombre de victimes comme conséquence directe de ce phénomène.

On va tenter donc à travers cette étude de jeter la lumière sur la violence pratiquée envers les enfants et ses retombées néfastes ; ce qui peut les faire dévier et les conduire vers l'univers du crime. En outre approche serait d'abord de définir le terme de violence ; ses formes et surtout celle liée à l'environnement familiale ; puisque la famille est considérée comme le premier univers dont l'enfant peut s'épanouir et développer sa personnalité.

On essayera ensuite une série d'approches théoriques qui ciblera les raisons de la pratique de la violence au sein et en dehors de la famille pour aboutir enfin aux séquelles et les effets négatifs de ce phénomène sur l'individu et la société qui pousse certains à des comportements criminels

dangereux surtout celle venant des enfants qui fut de tout temps considérée comme le symbole de la pureté et de l’innocence.

مقـدمة:

يعتبر موضوع العنف الأسري من أهم المواضيع السوسيولوجية التي إهتم بها علماء الاجتماع لما له من تأثير على مختلف الظواهر الاجتماعية من إنحراف وجنوح وإجرام، وقد ساعدت تطورات المنظومة القانونية الدولية على الاهتمام بهذا الموضوع أكثر من ذي قبل حيث أصبح العنف يمثل إنتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية سواء كان طفلا أو امرأة أو عاملا أو محكوما، مما دفع بالباحثين إلى الاهتمام أكثر بدراسة ظاهرة العنف داخل المجتمع وتسليط الضوء على مختلف أشكاله من أجل فضح الممارسات السلبية داخل المجتمع وبالأخص داخل الأسرة وهي الممارسات التي قد تكون لها عدة تداعيات سلبية سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الجماعة. وسنحاول من خلال هذا الموضوع تسليط الضوء على العنف الأسري ومختلف أشكاله ومدى مساهمته في إقبال الأطفال على ممارسة السوكات الإجرامية.

1-ماهية العنف الأسري

قبل التطرق للعنف الأسري يجب علينا أولا ضبط مفهوم العنف لغويا وإصطلاحي.

1-2مفهوم العنف

التعريف اللغوي

يرى إبن منظور أن العنف هو "الخرق بالأمر وقلة الرفقة به وهو ضد الرفق، عنف به وعليه عنف وعنفه تعنيفا وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره، وإعتنف الأمر أي أخذه بعنف،وإعتنف الشيء كرهه والتعنيف: التعيير واللوم " (1). ويتضح مما سبق" أن العنف بالمعنى اللغوي سلوك نقيض للرفق والشفقة وحسن المعاملة وهو ما جعل العرب يذهبون إلى أبعد الحدود في تناولهم لمسألة العنف والسلوك العنيف حيث أوجبوا الرفق حتى في ركوب الخيل لذا يقول إبن منظور العنيف الذي لا يحسن الركوب وليس له رفق بركوب الخيل"(2).

فالمعنى اللغوي للعنف يقترن دوما بالقسوة والشدة والغلظة والحدة. وتقترب دلالة العنف اللغوية في اللغة العربية من دلالتها في اللغة الإنجليزية والفرنسية فكلمة عنف Violence تعني الغلظة والقوة وتعني كذلك الإستخدام غيرالمشروع للقوة المادية بأساليب عدة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك معاني العقاب والتدخل في حريات الآخرين (3). ويرى بعض الباحثين أن مفهوم العنف يتضمن ثلاث معان فرعية هي الشدة، والإيذاء والقوة البدنية ويتوسع **جارفر** في تحديد مفهوم العنف حيث ينظر إلى العنف على أنه إعتداء على شخص الإنسان إما في جسمه أو نفسيته أو سلب حريته ويرى آخرون أن مفهوم العنف يعني كل فعل يمارس من طرف فرد أو جماعة ضد فرد آخر أو أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولا أو فعلا وهو فعل يجسد القوة المادية أو المعنوية التي يمكن أن تكون فيزيقية أو رمزية (4).

ويحدد قاموس وبستر سبعة معاني على الأقل لمصطلح العنف تتراوح بين المعنى الدقيق نسبيا والذي يشير إلى إستخدام القوة الجسدية بقصد الإيذاء أو الإضرار والمعنى العام المرتبط بالحرمان من الحقوق عن طريق الإستخدام غير العادل للسلطة أو القوة مرورا بمعان أخرى تشير جميعها إلى الهجوم والعدوان وإستخدام الطاقة ورفض الآخرين بصور مختلفة. ..كما يتضمن العنف معنى عدم التكافؤ في القوة حيث يهاجم فيها الأقوى الطرف الأضعف (5).

التعريف الإصطلاحي: وفيه نميز بين اختلاف التعريف باختلاف التخصص المعرفي فهناك التعريف القانوني، التعريف السوسيولوجي والتعريف السيكولوجي ونحاول التطرق إلى كل تعريف على حدة.

التعريف القانوني للعنف:

المفهوم القانوني للعنف يشير إلى معنى القوة والإكراه والتهديد والترويع، إذا كان العنف موجها ضد الأشخاص ويشير إلى مصطلحي التخريب والإتلاف إذا كان موجها ضد الأموال (6) . وفي هذا المجال تشير موسوعة الجريمة والعدالة لمصطلح العنف

على أنه " مفهوم عام يشير إلى كل صور السلوك –سواء كانت واقعية أو تهديدية–التي ينتج عنها تدمير وتحطيم للممتلكات وإلحاق الأذى والموت بالشخص (7).

ويعرف أحمد زكي بدوي العنف بأنه: " إستخدام الضغط أو القوة إستخداما غير مشروع أو غير متطابق مع القانون من شأنه التأثير على إرادة شخص ما (8). وبعبارة آخرى فإن العنف من الناحية القانونية هو "الإستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي والبدني إبتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية (9). وعلى العموم فإن المعنى القانوني للعنف يرتبط بإستخدام القوة والإكراه بطريقة غير مشروعة من شأنه المساس بحق من الحقوق الطبيعية التي يحميها القانون. وبالرجوع لقانون العقوبات الجزائري نجد أنه حصر العنف غير المشروع في جريمتي الضرب والجرح في باب سماه المشرع أعمال العنف العمدية وتناول ذلك في المواد من 264 إلى 276. ويوضح هذا المعنى القانوني محمد أحمد خطاب فيقول عن العنف بأنه" إستخدام الضغط أو القوة إستخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون أما مجدي عبد الحافظ فيرى بأنه إستخدام القوة ضد النظام أو ضد القانون (10). أما أحمد جلال عز الدين فيوضح هذا المعنى أكثر بقوله: "العنف هو الإستخدام الإنساني للقوة بغرض إرغام الغير وإخافته وإرهابه، أو الموجه إلى الأشياء بتبذيرها أو إفسادها أو الإستيلاء عليها، ذلك الإستخدام الذي يكون دائما غير مشروع ويشكل في الأصل جريمة"(11).

إنطلاقا مما سبق نلحظ أن المعنى القانوني للعنف هو كل إستخدام غير مشروع للقوة أو أية وسيلة من وسائل الضغط والتخويف بغرض إيقاع الأذى بالغير وتسمى في التشريعات الجنائية بجرائم العنف.

التعريف السوسيولوجي للعنف:

هناك عدة تعاريف سوسيولوجية للعنف منها ما ذهب إليه عالم الاجتماع الأمريكي "**هـ.نيوبرج**" بأن العنف هو كل فعل من أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات والتي تكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحوير سلوك الآخرين في موقف المساومة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي. أما عالما الاجتماع الأمريكيان **هـ.جراهام وت.جير** فيعرفان العنف بأنه: "سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم بغض النظر عن معرفة ما إذا كان السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فرديا.

ويتخذ العنف حسب **دافيدلان** مظهرين أحدهما بدني والآخر سلبي، فالعنف البدني هو الإعتداء وقد يصل إلى القتل،أما العنف السلبي فيدور في صور الإستغلال والكبت والإذلال وقد ينشأ عنه العنف البدني "(12). والملاحظ ان أغلب التعريفات السوسيولوجية تركز على نتائج وآثار العنف أكثر من وسائله ونوعه.

التعريف النفسي للعنف:

يعرف "**باندورا**" العنف بأنه "سلوك يعبر عن حالة إنفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر سواء كان هذا الآخر فردا أم شيئا فهو يتضمن الإيذاء البدني والهجوم اللفظي وتحطيم الممتلكات وقد يصل إلى حد التهديد بالقتل أو القتل.

ويتوافق هذا التعريف نوعا ما مع تعريف مؤسسة اليونسكو حيث عرفت العنف بأنه إستخدام الوسائل التي تستهدف الإضرار بسلامة الآخرين الجسدية أو النفسية أو الأخلاقية وإعتبرت العنف النفسي أو الأخلاقي نوعا أعمق من العنف الجسدي وأكثر إستحقاقا للإدانة والرفض لأنه أكثر مهارة من العنف الجسدي وأكثر خطورة منه" (13). ومن هذا المنطلق فإن الدراسات النفسية تعتبر العنف" إستجابة سلوكية تتميز بصبغة إنفعالية شديدة قد تنطوي على إنخفاض في مستوى البصيرة والتفكير، ويمكن أن يحدث العنف كرد فعل أو إستجابة لعنف قائم وهو العنف المضاد "(14). ومن هاته الزاوية يمكننا تعريف العنف بأنه "صورة خاصة من صور القوة التي تتضمن جهودا تستهدف تدمير أو إيذاء موضوع يتم إدراكه كمصدر فعلي أو محتمل من مصادر الإحباط أو لخطر أو كمركز لهما، فالعنف يتضمن فعلا عدوانيا واضحا يستهدف التدمير والتخريب " (15). فالمعنى النفسي

للعنف يركز على تلك الطاقة الكامنة في الإنسان والمسماة عند البعض بالعدوانية أو التي سماها فرويد بغريزة الموت والتي تجعل الفرد ينزع نحو إلحاق الأذى بالغير وتدميره إذا بقيت تلك الطاقة مكبوتة مما جعل علماء النفس ينصحون بترشيد هاته الطاقة الكامنة بالإنخراط في المنافسات الرياضية والثقافية من أجل الحد من حدتها وانحرافاتها " (16).

2-العنف الأسري:

كانت الأسرة ولا زالت في نظر علماء التربية والاجتماع الإطار الطبيعي والمثالي للنمو السليم للأشخاص شريطة أن يتوفر فيها الحد الأدنى من الإستقرار والإنسجام والتوافق بين أعضائها، لكن ومع ذلك فإن فلاسفة التربية ومنذ القديم قدموا بعض التحفظات إزاء الوظيفة التربوية للأسرة بل منهم من دعى إلى تجريدها من هاته الوظيفة مثل أفلاطون، أما في المجتمعات الحديثة والمعاصرة فقد بينت الكثير من الدراسات الآثار السلبية التي قد تتسبب الأسرة في إنتاجها خاصة عند إختلال وظائفها وغياب التوافق بين أفرادها ولعل من أهم ما تطرق إليه علماء التربية ظاهرة العنف الأسري وإفرازاته الخطيرة على الفرد والمجتمع. أما عن مفهوم العنف الأسري فقد تعددت التعاريف منها أن العنف الأسري" هو مجموعة من التفاعلات السلبية التي تحدث بين مختلف أعضاء الأسرة وقد صنفت البحوث أنواعا عدة من العنف الأسري بين مختلف الفئات مثل إيذاء الأطفال بدنيا أو جنسيا وإهمالهم ومعاملتهم بخشونة وممارسة العنف الزواجي وإيذاء الكبار"(17).

"فالأسرة هي أحد الميادين التي توضح لنا هذا النمط من العنف التفاعلي، فالأسرة التي يفترض أنها تقوم على العلاقات الحميمية وعلاقات الود والولاء والإنتماء والرحمة تتحول تحت وطأة الضغوط الحياتية إلى مكان يمارس فيه العنف بطرق عديدة "(18).

ولعله من التعريفين السابقين يتجلي لنا أن العنف هو نتاج تفاعل سلبي داخل الأسرة قد يصدر من أحد الأبناء أو الوالدين أو أحد الزوجين ضد الآخر ويمتد العنف الأسري ليشمل كل أشكال العنف التي تتسبب في تدمير الشخص الذي يعاني من الأذى أو الضرر. فقد يصدر العنف من أحد الوالدين ضد أحد الأبناء وقد يكون العكس من الأبناء ضد الآباء وهو ما يسمى في القانون الجزائي بإعتداء الفروع على الأصول وقد يصدر العنف من أحد الزوجين ضد الآخر كضرب الزوج للزوجة أو العكس أي ضرب الزوجة للزوج وهو ما يدخل في صميم موضوعنا وبحثنا باعتباره سببا مفسرا لظاهرة إقبال المرأة على ممارسة السلوكات الإجرامية ضد الزوج على أساس الفرضية التي تعتبرالعنف الزوجي من أسباب إقبال المرأة على ارتكاب الجريمة ضد زوجها العنيف.

بل أن هناك تعريفات آخرى توسع من" مفهوم العنف الأسري ليشمل ليس فقط العنف الذي يحدث بين الأزواج بل بين من يرتبطون بعلاقات حميمية أو بين المطلقين ومن ذلك تعريف العنف الأسري بأنه الإيذاء عن طريق الإعتداء بالقوة ولكن ليس فقط بواسطة الرجل ضد المرأة بل كل منهم في علاقاتهم أو بعد الإنفصال حيث يظهر العنف الأسري عندما يقوم أحد الشريكين بالإعتداء البدني أو النفسي ليفرض سيطرته وهيمنته على الآخر حيث يأخذ العنف الأسري العديد من الأشكال مثل العنف البدني والجنسي والتهديد والترويع والإساءة المعنوية والاجتماعية والحرمان الاقتصادي "(19). وجدير بالملاحظة أن العنف الممارس داخل الأسرة يتعدد ويتنوع ليشمل "الإساءة البدنية والإساءة الجنسية والإساءة الإنفعالية والاقتصادية والنفسية أو التهديد بأفعال سيئة تقترف تجاه الشخص الآخر مثل ترويعه أو إذلاله أو عزله أو إرهابه بالتهديد والآلام والإيلام والجرح والإيذاء"(20) .

هذا التنوع في انماط وأنواع العنف الممارس داخل الأسرة يدفعنا إلى ضرورة توضيحها بالوقوف عندها بنوع من التفصيل.

3-أنماط العنف الأسري: ويمكننا الوقوف على عدة أنماط وأشكال من بينها:

أ-العنف بين الزوجين

ويشمل العنف الممارس من طرف الزوج ضد الزوجة والذي ركزت عليه أغلب الدراسات الكلاسيكية والعنف الممارس من طرف الزوجة ضد الزوج وهو قلما نعثر عليه في الدراسات الحديثة كون الدراسات الكلاسيكية تنطلق من فكرة أن المرأة كائن ضعيف

وأنها أكثر عرضة للعنف نظرا لتفوق الرجل ورفعته وإمتلاكه للقوة والسيطرة داخل الأسرة. لكن التغيرات الاقتصادية وما صاحبها من تغير على مستوى سلم القيم أدى إلى بروز ظاهرة تعد جديدة ومغايرة لطبيعة ومورفولوجية المرأة التي أصبحت مصدرا ومنتجا للعنف بعدما كانت ولعصور طويلة ضحية للعنف الأسري وسنحاول التطرق لهذين النوعين من العنف بشيء من التفصيل:

ب–العنف ضد المرأة

وهو من أقدم وأشهر مواضيع العنف الأسري إلى درجة أن أصبح العنف الأسري مرادفا للعنف الممارس ضد المرأة، والمرأة باعتبارها ضحية للعنف الأسري قد تكون بنتا أو أختا أو زوجة وهنا يجب الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته الحركات النسوية في العالم والجمعيات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان حيث جعلت قضايا المرأة من أشهر القضايا الحقوقية والإنسانية جدارة بالاهتمام والبحث. وقد عرفت أغلب حركات التحرر النسوية العنف الأسري على أنه"ذلك السلوك الذي يقتضي الإستخدام المباشر للإعتداء الجسدي ضد أحد أفراد الأسرة رغما عن إرادته ورغم أن هذا التعريف يتضمن أفعالا مثل الضرب والقتل والقهر الجنسي إلا أنه يؤخذ عليه أنه يعتبر الصفع من أشكال عنف الآباء على الأبناء ودفع الزوجة على أنه عنف زوجي وعلى العكس مما تقدم يطلق بعض الباحثين على العنف الأسري مصطلح الإيذاء على بعض الأفعال المقبولة اجتماعيا" (21) .

وهنا يجب الإشارة إلى أن اهتمام علماء الاجتماع بموضوع العنف ضد المرأة" بدأ سنة 1970 وكانت البدايات مرتبطة بعيادات العلاج النفسي، حيث أشار الأطباء النفسانيون لكثير من أوجه الإساءة والعنف خاصة من قبل الذكور سواء أكان الأب أو الزوج أو الأخ أو الإبن في الأسرة كما أشاروا إلى فداحة الآثار التي تتركها هذه الممارسات العنيفة على التكوين النفسي للمرأة وعلى جسدها" (22). "والمرأة على المستوى الجماعي لا تزال غير حاصلة على حقوقها كجنس ولا تزال مشكلة الجنوسة –الجندر– كمسالة ثقافية اجتماعية ذات حضور كثيف في مناطق كثيرة من العالم، حتى لو أزيلت العوائق من أمامها لكن المناخات التي تؤطرها في إطار أنوثتها وضعفها وتبعيتها لاتزال إحدى المكونات النفسية والفكرية التي تشكل صورة المرأة كجنس والتي حرصت جهات ومؤسسات على حصرها في أنوثتها ومنع إمتداد شخصيتها خارج إطار ومفاعيل الجسد الشهواني والمخصب وقد وجدت المرأة نفسها مدفوعة للعب هذا الدور" (23) وجدير بالإشارة أن العنف ضد المرأة ليس وليد الحقبة التاريخية الحالية بل له جذوره الثقافية والاجتماعية في الأديان والثقافات والمجتمعات السابقة "فلم تكن المرأة ذات حضور مؤثر في الثقافة التوراتية وكانت موضع التبخيس والعنف ومصيرها سيء إذا إتهمت أو أخطأت أو فرطت بجسدها الذي يعتبر عنوان وجودها وهو ملكية مطلقة للذكر في حين لا يعامل الذكر كذلك أو قد لا تطبق العقوبات على الجنسين بالقوة نفسها لأن الرجال يتمتعون بنفوذ وقدرة على الإفلات منها أكثر من المرأة" (24) ورغم أن تعاليم المسيحية الحقيقية التي جاء بها عيسى عليه السلام حاولت تجاوز هذا التمييز الجنساني في الخطيئة وساوت بين الرجل والمرأة في إمكانية الوقوع في الخطيئة إلا أن الغلاة من المسيحين ساروا على نفس نهج من سبقهم من اليهود وأصبحت المرأة في المجتمعات المسيحية تقتل لأتفه الأسباب ويشك في آدميتها بل الأخطر من ذلك أنهم "كانوا يبحثون عن الشيطان في جسد المرأة بإدخال إبر طويلة في أنحاء جسدها وبعد أن تنزف الكثير من الدماء تدخل الإبر في مناطق محددة كثيرة الألياف ونتيجة النزف السابق لا يخرج الدم فيقولون هنا الشيطان وهو الذي يمنع الدم من الخروج فتؤخذ إلى الحرق" (25).

ورغم بصيص الأمل الذي جاء به الإسلام فيما يخص المساواة بين الجنسين وإعادة الاعتبار للمرأة باعتبارها إنسان كامل الحقوق ورغم دفاع النبي "ص" عن المرأة وأوصى بها خيرا إلا أن الفهم الضيق للإسلام حرم المرأة من التمتع بهاته المكانة التي أعطاها إياها الإسلام بسبب عدم فهم الكثير لمعنى النشوز، وشروط الهجر في المضجع وضوابط وكيفيات ضرب الزوجة للتأديب، ومفهوم الحجاب ومفهوم عورة المرأة ما أدى إلى ظهور أشكال آخرى من العنف بإسم الدين.

وقد ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 على لسان كمال درويش بمناسبة اليوم العالمي للمرأة لإزالة العنف ضد المرأة صورا للعنف الممارس ضد المرأة في المجتمات قوله: "العنف ضد المرأة يدمر حياة المعتدى عليهن والمجتمعات التي يعشن فيها، كما يعوق التنمية، وبينما يصعب تقدير مدى إنتشار العنف ضد النساء لأنه لا يبلغ عنه في أحيان كثيرة، تقدر منظمة الصحة العالمية أن ربع النساء في العالم يتعرضن للاغتصاب والضرب أو ممارسة الجنس قسرا خلال حياتهن، ولا يستطيع أي بلد أو مجتمع أن يدعي خلوه من العنف المنزلي، إذ يتجاوز حدود الثقافة والطبقة والتعليم والعرق والعمر، فالنساء يتعرضن للعنف في محل العمل وفي المنزل وفي ظروف الصراع وحتى أثناء وجودهن في رعاية الدولة، وما زال العنف ضد النساء حتى اليوم جريمة يتغاضى عنها عالميا، وكثيرا ما يفلت مرتكبها من العقاب " (26) .

وإذا تحدثنا عن مظاهر العنف ضد المرأة فهي عديدة وشائكة منها، الضرب، القتل، الاغتصاب، التهميش، الختان في بعض الدول العربية، الإكراه على الزواج، وأشد عنف هو النظر إليها باعتبارها "جسدا له مفاعيله ونزواته أو أن حضورها الاجتماعي لا وجود له إلا من خلال جسدها ومن أجله كي يبرز رائعا وملفتا للإنتباه تنشط صناعة التجميل التي تعد عنفا ضد المرأة لكن برضاها ، فالعنف الذي يمارس ضد المرأة هو عنف مزدوج فهو في كثير من الأحيان مصاحب برضوخ المرأة للعنف فتقبله إذا كانت زوجة أو تسكت عليه راضخة ذليلة حفاظا على بيتها وأطفالها وصورتها داخل المجتمع وكثيرا ما ترضاه دون شعور بالدونية لأنها في المجتمعات الشرقية قد ترى أن ضرب الزوج لزوجته سلوك عادي وتأكيد لرجولته، وأشارت بعض الدراسات إلى أن النساء يلمن أنفسهن لأنهن غير محبات بما يكفي أو بالطرق المناسبة عندما يستخدم الزوج القوة أو القسوة العاطفية أو التعنيف، ويصبح الغضب عصا تستخدم ضد الذات، وتتعلم النساء بوضعهن أهدافا للعنف الذكوري في بداية حياتهن أن أحد أساليب الدفاع ضد الإنتباه الذكوري المعادي هو الطاعة الحلوة.

ج–العنف الممارس ضد الزوج

وهو من المواضيع التي نادرا ما يلتفت إليها الدارسون كون الأنظار كلها تسلط من طرف أغلب الأقلام والبحوث حول ظاهرة العنف الممارس من طرف الرجال ضد النساء خاصة من طرف الأزواج، وهذا بسبب الأرقام والإحصائيات التي تضخم الظاهرة في الوقت الذي يعاني فيه الكثير من الأزواج في صمت رهيب من وطأة عنف زوجاتهم والذي إنتهى ببعضهم إلى القتل وهو الأمر الذي جعل الباحث يهتم بالموضوع إيمانا منه بأن هذا النوع من العنف لم يحض بالاهتمام اللازم بسبب النظرة الغالبة التي تنظر للمرأة على أنها كائن ضعيف مستسلم مما يجعل المجتمع والدارسين ينظرون إليها على أنها ضحية والرجل هو الطرف المتهم دوما بممارسة العنف ضد المرأة في حين أن الواقع يكذب هذا الطرح خاصة وأن الرجال نادرا ما يشتكون من عنف زوجاتهم حفاظا على سمعتهم الذكورية مما يجعل الأرقام والإحصائيات لا تعكس الواقع المعاش.

وقد أشرنا إلى أن العنف الممارس من طرف النساء قد يتخذ عدة أشكال في إطار الحياة الزوجية منها العنف المعنوي كتنغيص حياة الزوج بالمن عليه إذا كانت غنية وصاحبة فضل عليه أو بالتغني بعشيق سابق أو بكثرة مطالبها وكلفتها أو إظهار الزينة للغير وإهمال الزوج لذا قيل في الحكمة القديمة الموجهة للرجال المقبلين على الزواج: لا تتزوج من النساء ستا: لا تتزوج المنانة، ولا الحنانة، ولا الحداقة، ولا البراقة، ولا الشداقة ولا الذواقة لأن كل هاته الأنواع الست من النساء تعكر صفو الحياة الزوجية وتمارس عنفا معنويا رهيبا على الزوج.

وكما تكلمنا من قبل عن الاغتصاب الزوجي الذي يعتبر موضوع اهتمام الجمعيات النسويـة والحقوقيين لكنه يحصر دوما في اغتصاب الزوج للزوجة أو إجبارها على المعاشرة الجنسية دون رضاها لكنهم يغفلون العنف الجنسي الممارس من طرف الزوجة على الزوج منها إجبار الزوج على معاشرات جنسية متكررة دون مراعاة لإرهاقه بسبب ظروف العمل أو رغبة من الزوجة في التأكد من إخلاصه لها وعدم معاشرته لغيرها من النساء، كما يوجد نوع جنسي آخر تمارسه الزوجة ضد الزوج وهو الحرمان وعدم إستجابتها

لرغبات الزوج الجنسية وعدم تلبيتها وهو عنف لم تتطرق له سوى الشريعة الإسلامية وإعتبرته محرما ومجلبة للعنة، كما أن الممارسات الجنسية الشاذة لا يكون الرجال دوما مصدرها فإن الواقع يثبت وجود كثير من النساء الشاذات جنسيا وهو ما يمثل عنفا معنويا وماديا ضد الرجال لا تندد به الجمعيات النسوية ولا الحقوقية وتجعل الرجال ضحايا هذا النوع يعانون في صمت خاصة وأن الرجال في المجتمعات العربية يعتبرون المعاشرة الزوجية والعلاقات الحميمية من الأسرار المقدسة ومنطقة حمراء لا يمكن إفشاؤها للغير.

كما أن هناك نوع جديد من العنف المعنوي الذي سيمارس من طرف النساء ضد أزواجهن ستسفره التعديلات الأخيرة التي طرأت على قانون العقوبات والتي تجرم أي سلوك عنيف يقوم به الزوج نحو زوجته وهو تهديده باللجوء للعدالة من أجل إدخاله السجن لمجرد شجار أو مناوشة وقد بدأت بوادر هذا العنف تظهر فعلا في الجزائر فقد نشرت جريدة النهار اليومية في عددها الصادر يوم 2015/03/21 عدد 2274 خبرا تحت عنوان" يعتدي على زوجته بالضرب بعدما هددته بقانون العقوبات الجديد في قسنطينة " والذي يحمل خبر إعتداء زوج على زوجته لأنها هددته بإدخاله للسجن بعد شجارهما واخبرته أنها ستلجأ للعدالة لأن القانون يسمح لها بذلك وفي نفس العدد أوردت الجريدة خبرا مفاده أحد القضاة بمجلس قضاء أم البواقي وبينما كان ينظر في قضية امرأة صبت الزيت الساخن على زوجها بينما كان نائما قال يجب وضع قانون يحمي الرجال من عنف النساء وهي القناعة التي سيعززها بالتأكيد هذا البحث أكثر من ذي قبل.

وعلى العموم فإن العنف الممارس من طرف النساء ضد الأزواج قد يتخذ عدة أشكال خاصة العنف المعنوي الممارس من طرفها ضده كأن تنغص له حياته وذلك بنسج عداوات مع أمه وأخواته والضغط عليه من أجل مغادرة بيت العائلة وتخصيص سكن لها بعيدا عن أهله رغم أنها وافقت على السكن معه عند الأهل ورغم معرفتها لمحدودية دخله وإشكالية السكن التي تحولت إلى أزمة مما يدفع الزوج إما للخيانة أو إدمان الخمر أو الانتحار أو الطلاق وهي كلها من الآفات الناتجة عن العنف المسكوت عنه وهو العنف الممارس من طرف الزوجة على الزوج.

د–العنف ضد الأطفال

وهو ما يدخل في صميم موضوعنا ويعرف العنف ضد الأطفال في التراث العلمي بسوء إستـــخدام لأطفال أو إساءة معاملة الأطفال حيث يحرم الأطفال من أدنى حقوقهم الأساسية كالحرمان من التعليم ومن الرعاية الصحية والاجتماعية والعاطفية" (27).

حيث تعرف الولايات المتحدة الأمريكية أنها من أكثر الدول التي ينتشر بها هذا النوع من العنف حيث سجلت بها أعلى نسبة خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي حيث توفي الآلاف من الأطفال بسبب الإهمال وسوء المعاملة إضافة إلى تسجيل الآلاف من قضايا الإعتداء الجنسي على الأطفال وهو ما جعل عالم الاجتماع الأمريكي **موريا ستراس** يكتب مقالا عام 1983 تحت عنوان" العنف هو طريقة للحب داخل الأسرة الأمريكية" (28).

والعنف الممارس ضد الأطفال داخل الأسر متنوع كالعنف المادي مثل الحرمان من الأكل واللباس والعلاج والضرب وتكليف الطفل بأعمال لا تطاق وحرمانه من اللعب وعنف معنوي كالشتم والسب والإهانة وتفضيل بعض الإخوة عليه في المعاملة ومعايشته للعنف المتبادل بين والديه . كما أن العنف الممارس داخل الأسرة ضد الأطفال قد يكون مصدره الأم ،الأب ، الإخوة الأعمام العمات،الأخوال،الخالات،الأجداد ،الجدات، ذلك لإعتقاد الكثير من الكبار أن من حقهم تربية الطفل وهو الحق الذي يبيح له تعنيفه متى شاءوا وكيفما شاءوا.

4–تفسير العنف الأسري

لقد ظهرت عدة نظريات نفسية واجتماعية من أجل تفسير ظاهرة العنف الأسري بمختلف أنواعه وسنقف على التفسيرات الاجتماعية ومنها على الخصوص:

أ–نظرية التعلم الاجتماعي:

وتسمى هاته النظرية بنظرية إقتداء النموذج وتقوم على فكرة أساسية مفادها أن "السلوك الإنساني يتعلم ويكتسب، وأن السلوك الإنساني عادة مايتشكل من خلال التجارب السابقة فهذا **ألبرت بندورا** يرى أنه في أي موقف يتعلم الشخص سلوك جديد ومع الوقت يصبح هذا السلوك عادة " (29).

ووفقا لنظرية التعلم الاجتماعي "فإن الإثارة البغيضة تولد حالة من الإثارة العاطفية التي يمكنها تسهيل عدد من الإستجابات ويعتمد السلوك الناتج على كيفية تقويم مدى الإثارة عقليا وعلى أنماط الإستجابة المكتسبة فقد يستجيب بعض الناس عن طريق طلب المساعدة والدعم والبعض الآخر بالإنسحاب وهكذا تتعدد الإستجابات بناء على ما تعلمه الفرد مسبقا " (30).

وتشير نظرية التعلم الاجتماعي إلى أن العنف سلوك يكتسب كأي سلوك آخر عن طريق التقليد المحاكاة "و تشير هاته النظرية إلى أن الأسرة ومن خلال إستخدامها للعنف تعلمه لأفرادها ويجدون أن هذا السلوك شكلا مقبولا ،وتأكيدا لهذه النظرية أظهرت نتائج العديد من الدراسات أن الميل للعنف يرتبط ارتباطا موجبا ببعض عوامل التنشئة الاجتماعية مثل معايشة الأبناء للخلافات الزوجية وإهانة الزوج للزوجة وضرب الزوج للزوجة وسوء المعاملة والحرمان من المكافآت والإهانات الشخصية " (31). إضافة إلى ذلك "فقد وجد **ماري ستراوس** ان خبرة العنف لدى الطفل سواء كان ملاحظا لها او معتديا أو ضحية للعنف ترتبط بإستحسان سلوك العنف أثناء التعامل مع أفراد أسرته في مرحلة البلوغ فبعض الآباء يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف ويطالبونهم بألا يكونوا ضحايا للعنف في مواقف أخرى وبعضهم يشجع الإبن الصبي على التصرف بعنف عند الضرورة (32) كأن يأمر الأب إبنه بأن يضرب كل من يحاول الإعتداء عليه.

"كما أشار **باندورا** إلى أن المصدر الثاني للعنف هو تبني قيم الثقافة الفرعية للعدوان حيث يرى أن أعلى معدلات السلوك العنيف توجد في البيئات التي تسود فيها النماذج العدوانية والتي تعد العدوانية فيها صفة مميزة جديرة بالإحترام وتكتسب المكانة في إطار الثقافة الفرعية من خلال المهارة في الشجار ومن هنا يتحول العنف مع مرور الوقت ليصبح جزءا من ثقافة مجتمعية سائدة تشكل سلوك أفراده واتجاهاتهم " (33). أما المصدر الثالث للعنف في نظر **باندورا** فيتمثل في الإقتداء بالنموذج الرمزي في وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون إذ يرى أن الجمهور يتعلم السلوك العنيف من مشاهدة العنف المقدم في التلفزيون وأنه تحت ظروف معينة يضع نموذجا للسلوك بعد مشاهدة الشخصيات التلفزيونية العنيفة خاصة لما يروج أصحاب السلوكات العنيفة على أنهم أبطال لتلك المشاهد وهو ما يبرر الإقتداء بهم خاصة لدى فئة الشباب والمراهقين. وما يبرر محاكاة الطفل للعنف هو صدوره من الأشخاص أصحاب المراكز الاجتماعية الذين يعدون أشخاصا مهمين في حياة الطفل كالوالدين، المدرسين، الممثلين والرياضيين وغيرهم.

لذا يعتقد **باندورا** أن " رؤية الطفل للسلوك العدواني للكبار يضعف من أثر الكف الذي يتعرض له الدافع العدواني الكامن في نفسه فينطلق سافرا دون قيد أو عقبة (34) مع ملاحظة أن الشخص الكبير عند الطفل يعني صاحب المكانة والشأن والاعتبار الاجتماعي وليس فقط الشخص الكبير في السن. "ويتعلم الطفل السلوك العدواني عندما تتاح له فرصة ممارسة الإستجابات العدوانية ولا يعاقب على سلوكه العدواني أو إذا نجح في الحصول على مكافأة بسبب إيذاء الشخص المعتدى عليه" (35).

وقد طرحت نظرية التعلم الاجتماعي على نطاق واسع على أنها الأصلح لتفسير الإنتهاكات التي تحدث بين الزوجين وبصورة أقل للأنماط الأخرى من العنف الأسري والاجتماعي بصفة عامة.

ب–نظرية الإحباط

هي من أهم النظريات انتشارا في تفسير مشكلة العنف الأسري بمختلف أنواعه وأشكاله ومن أهم منظري هاته النظرية نجد **جون دولارد، آدلر، ليونارد، ميلر، سبنس وسيرز** وغيرهم.

وقد صاغ **جون دولارد** المبدأ الخاص بالإحباط والعدوان إعتمادا على أعمال **فرويد** وعمل على إسقاط نظريته على المجتمع الأمريكي من خلال قيامه بتحليل" مدى إستجابة السود للإحباط الذي يفرضه عليهم البيض وقد سمح هذا بالكشف عن التأثيرات النفسية للتركيب الاجتماعي على تنظيم الشخصية والسلوك وقد إفترض هو وزملاؤه بأن العدوان هو نتاج للإحباط وأن السلوك العدواني يفترض دائما وجود حالة من الإحباط " (36). ويعني الإحباط عند أصحاب هاته النظرية "منع أو إعاقة محاولات الفرد التي يبذلها من أجل إشباع حاجاته ورغباته ويستخدم هذا المصطلح أيضا للإشارة إلى الحالة الإنفعالية التي تتميز أساسا بالغضب والقلق،فالإحباط هو شعور ينتاب الشخص عندما يفشل في تحقيق الهدف المطلوب بالنسبة إليه " (37).

إن الربط بين الإحباط والعنف أو العدوان هو من أهم مميزات التفسير النفسي للعنف كون **آدلر** مثلا يرى أن الإحباط يزداد كلما واجهتنا معوقات لتحقيق الهدف وأن هذا الإحباط يزداد كلما حرصنا على تحقيق وإنجاز أهدافنا بشكل قوي. ويشير"**دولارد** وزملاؤه إلى أن شدة الدوافع العدوانية تتبيان بشكل مباشر مع درجة الإحباط، وهناك ثلاث عوامل حاسمة في هذا الصدد وهي:

1- القيمة التدعيمية: أي أهمية الهدف الذي تم إحباطه.

2- درجة التدخل بالإستجابة المحبطة.

3- الإستجابات المحبطة والمتتالية: أي التي حدثت من قبل فكلما زادت أهمية الهدف الذي أحبط كلما زادت درجة إعاقة الإستجابة وكلما زاد عدد الإستجابات المعاقة كلما زادت درجة الإغواء للسلوك العدواني (38).

ويرى أصحاب نظرية الإحباط والعدوان أن العنف سلاح قوي للحرب بين الجنسين، "فالعنف الأسري يعد دائما أحد الوسائل الأساسية لفرض سيطرة الرجل على المرأة داخل الأسرة فالزوج الذي يتعرض للصراعات في مجال عمله ويشعر بالضغط مع زملائه في العمل أو من أية عناصر أخرى في البيئة الخارجية فإنه عندما يعود إلى منزله يمارس القوة على أفراد أسرته كونه يحاول تحويل الإحباط الخارجي إلى قوة داخل أسرته " (39).

وقد ذهب **جون برين** في دراسة له عن الطلاق والعنف في الأسرة"إلى أن عنف الرجال هو نتيجة لظروف تصبح فيها قلة الإنجاز بالنسبة للزوج في آداءه لواجباته سبب في فقدانه منزلته التي يتمتع بها داخل الأسرة فيحاول الرجل أن يؤسس منزلة اجتماعية وممارسة سلطاته على زوجته من خلال العنف" (40). فمضمون هاته النظرية الأساسي يتمحور حول نقطتين أساسيتين هما:

- أن كل الإحباطات تزيد من إحتمالات رد الفعل العدواني والعنيف لدى الشخص.
- أن في كل عدوان أوعنف يفترض مسبقا وجود إحباط سابق سببه.

كما يعتقد أنصار هاته النظرية أن كل الإحباطات تنتج عن الشعور بالحرمان سواء كان حرمانا ماديا أو معنويا والحرمان المادي "أشد قسوة لأنه يؤدي إلى الإيذاء الجسدي خاصة بين الزوجين، فالزوج الذي يفقد الموارد المادية التي تحقق مسؤولياته تجاه أفراد أسرته بسبب إنخفاض مستوى تعليمه ومكانته المهنية ودخله الضعيف أو لأنه ذو مكانة اجتماعية منخفضة عن زوجته فإن الضغوطات والإحباطات قد تدفعه إلى إستخدام العنف مع أفراد أسرته وخاصة مع وجود معايير تسمح بأن تكون الزوجة هدفا مشروعا يصب عليه غضبه من خلال ضربها لينفس عن إحباطاته " (41). وفي هذا السياق بالذات تقول: **ماري فارمر**: "إن العنف قد يكون إستجابة للضغوط التي تنشأ نتيجة عدم القيام بالأدوار الاجتماعية المطلوبة والقيام بها بشكل غير كاف، فالضغوط يمكن أن تنشأ خارج الأسرة مثل الإحباط الوظيفي الناتج عن عدم تحقيق ما يطمح إليه المرء في مجال الوظيفة، والظروف البيئية مثل الفقر، وغير ذلك من عوامل تكمن في البناء الاجتماعي " (42). ويقصد بالضغوط التي أشارت إليها **ماري فارمر** تلك الإحباطات الناجمة عن عدم المساواة داخل البناء الاجتماعي باعتباره أهم عوامل العنف الأسري.

ولقد إعتبر أنصار نظرية الإحباط أن " العدوان هو استجابة فطرية للإحباط تزداد شدته وتقوى حدته كلما زاد الإحباط وتكرر حدوثه ، مع ملاحظة أن شدة الإحباط تعمل على دفع الفرد المحبط إلى الانتقام من الموضوع المحبط إما في البيت إذا كان الأولياء سببا في الإحباط أو في المدرسة إذا كان المعلم أو الإدارة سببا في منع الفرد من تحقيق ما يسعى إليه من أهداف، وإذا وجد الفرد المحبط موانع فإنه سيوجه العدوان والإنتقام نحو ذاته كحرق مناطق في الجسم أو الوشم أو الانتحار" (43).

وحول العلاقة بين العنف والضغوط هناك من إعتقد أن الضغط هو نتاج تجارب غير سارة، وأشارت **قلينيس** إلى أن "الشخص يخضع للضغط عندما يشعر بأن متطلباته الداخلية يجب أن تشبع غير أنها تفوق موارده الشخصية، وإذا حدث اختلاف بين القدرات والمهارات وبين المتطلبات التي تفوق الموارد الشخصية يخضع الفرد للقلق والإزعاج " (44). لكن هناك من لم يساند هاته النظرية في ربطها المطلق بين الإحباط والعنف ومثال ذلك **"ميلر"**" وهو من أتباع هاته المدرسة والذي لم يتمكن من خلال أبحاثه ودراساته تأكيد أو نفي أن العدوان إستجابة فطرية للإحباط. .مما أدى إلى تعديل بعض فروض نظرية الإحباط=العدوان لتتضمن التسليم بأن الإحباط يمكن أن يؤدي إلى أنواع عديدة من السلوك غير العدواني فقد ينتج عنه زيادة الإعتمادية أو الإنزواء أو التسليم أو الإستجابات السيكوسوماتية أو الإدمان، كما أن الفرد حين يتعدى لا يتعين بالضرورة أن يكون محبطا " (45).

ج–نظرية الثقافة الفرعية

تعد نظرية الثقافة الفرعية من النظريات الحديثة في تفسير العنف والعدوان وهي مزيج من النظريات والمقاربات النظرية العلمية في علوم الاجتماع النفس والإجرام. ويقصد في علم الاجتماع بالثقافة الفرعية بأنها أية ثقافة تخص جزء من المجتمع وهي جزء من الثقافة الكلية للجماعة كالثقافة الخاصة ببعض الفئات المهنية أو الفئات العمرية كالمراهقين أو المجرمين أو بعض الطبقات الاجتماعية وفي هذا المجال يرى "**وولفجانج**" أحد منظري هاته النظرية بأن " هناك ثقافة فرعية للعنف تظهر بشكل واضح بين الأقليات الإثنية والطبقات الدنيا في الولايات المتحدة الأمريكية وتتميز هذه الثقافة الفرعية بأنها اتجاهات إيجابية نحو العنف، وإن هذه الاتجاهات تشجع على ظهور العنف في كثير من الظروف ونجد أن الأعضاء الذين ينتمون إلى ثقافة العنف يفضلون أسلوب الخشونة ويشجعون السلوك العدواني بين الذكور" (46).

وقد تطورت نظرية الثقافة الفرعية في تفسير العنف من خلال "بحوث أجريت على سلوك العنف الإجرامي لدى فئات من المجتمع تقطن في الأحياء الفقيرة وتتخذ العنف وسيلة لتحقيق أهدافها بحيث يتحول العنف لديها إلى أسلوب حياة تنظمه قواعد خاصة للثقافة " (47).

وأهم سؤال يطرح في ظل هاته النظرية هو: هل يمكن القول بوجود ثقافات فرعية لدى بعض أفراد الجماعة يمكن أن تشجع على إستخدام العنف أو تحث عليه بحيث تصبح ممارسة العنف الأسري جزء من ثقافة هذه الجماعة أو أحد أبرز سماتها الشخصية ؟

يجيب أحد رواد نظرية الثقافة الفرعية وهو "**بارنت**" عن هذا السؤال بقوله: "إن العوامل الثقافية يمكن أن تكون مهمة في إعطاء تفسيرا مقبولا عن غيرها، بل إن كثيرا من السلطات يلقون باللوم على الثقافات المنتشرة التي تقبل بممارسة العنف كنتيجة تعكسها أفلام التلفزيون والرياضة والألعاب ولذلك فإن هذا العامل يعد عاملا مساهما في حدوث أو ممارسة العنف الزواجي داخل الأسرة والمقصود بذلك أن العنف الأسري له بعد ثقافي يمكن تفسيره بالإعتماد على نظرية الثقافة الفرعية حيث يمارس العنف في ظل ثقافة تشجع عليه وتؤكد على أنه سلوك طبيعي وغير مستهجن أو مرفوض اجتماعيا " (48). وتنطلق هاته النظرية من فرضية أساسية مفادها أن" سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبني قيم الثقافة الخاصة للعنف، وطبقا لهاته النظرية فإن أعضاء ثقافة العنف يتصرفون بشكل أكثر عنفا من الآخرين، لأنهم يخضعون للمعايير والاتجاهات والقيم الأساسية لثقافة العنف ،وفي ظل وجود الثقافات الفرعية للعنف، ووجود قيم تسمح أو تقبل بالعنف تصبح بعض المناطق متميزة بهذه الثقافة وتغدو فيها جزءا من ثقافة الحياة ومن العلاقات الشخصية والاجتماعية " (49). وجدير بالملاحظة هنا أن وجود ثقافة فرعية تجيز العنف وتعتبره أسلوبا

للحياة يعني أن هناك قبولا ثقافيا للعنف وتسامحا تجاه من يمارسه وربما يرتبط ذلك بعدم إستخدام عقوبات رادعة لوقف السلوك العدواني أو العنيف ومنه يمكن الوقوف على أهم ما جاء في نظرية الثقافة الفرعية كتفسير للعنف منها:

1-القبول الثقافي للعنف الأسري: إذ يصبح جزءا من حياة العائلة ويدخل باب المألوف.

2-شرعية العنف: تقبل العنف ثقافيا من جانب المجتمع الأكبر يضفي شرعية على إستخدامه في الحياة الأسرية ويدعم اللجوء إليه وهو ما جعل "**ستراوس** " يرى أن هناك حد أدنى من الإتفاق الضمني بين أفراد المجتمع على تأييد إستخدام الأزواج للعنف مع زوجاتهم وقد أطلق على ذلك التأييد "عقد الزواج ترخيص بالضرب.

3-العنف معيار ثقافي: حيث أن مجموعات معينة قد تقبل العنف أكثر من غيرها ومنه يصبح العنف معيار ثقافي ومنهج حياة. "(50).

د-نظرية الصراع

إن أهم من نظر للصراع باعتباره مفسرا لكثير من الظواهر السوسيولوجية هو النظرية الماركسية وفي مجال تفسير العنف الأسري يعتقد كل من" **كارل ماركس وإنجلز** " أن الأسرة هي عبارة عن مجتمع طبقي مصغر تقوم فيه طبقة الرجال بقمع طبقة النساء "فالزواج هو شكل من أشكال الصراع الطبقي حيث يتم فيه تأسيس سعادة طبقة على بؤس وقمع الطبقة الأخرى ويرتبط العنف في ظل هاته النظرية بعدة مفاهيم ومصطلحات كالسيطرة والضبط، والرجال أكثر قوة من النساء وهو ما يسمح لهم بفرض سيطرتهم على النساء كما أن المراهقين أكثر قوة من الأطفال وهو ما يمكنهم من فرض سيطرتهم عليهم " (51). ويعتقد أنصار نظرية الصراع أن العنف هو وسيلة للصراع بين الجنسين، وهو وسيلة لفرض سيطرة الرجل على المرأة ولفرض تميزه عنها، ومن وجهة نظر هؤلاء يمكننا حل مشكلة العنف من خلال إتاحة فرص المساواة بين أفراد المجتمع وإتاحة الفرص للمشاركة العادلة في الثروة والقوة " (52). والقاعدة العامة التي إستخلصها الماركسيون من خلال نظرية الصراع هي أن أساس الصراع بين الطبقات الاجتماعية، فقراء أغنياء، رجال نساء، آباء أبناء،يرجع في الأساس للجانب المادي الاقتصادي فمن يملك الثروة يملك القوة وحق السيطرة على من لا يملكها وهو ما جعلهم يصلون إلى قانون اجتماعي مفاده أن المسيطر اقتصاديا مسيطر اجتماعيا،فالزوج هو العامل ومصدر جلب الثروة في أغلب الأسر وهو ما يبيح له ويعطيه حق إستعمال قوته وسلطته ضد المرأة والأطفال أي ضد من لا يملك الثروة. ويذهب أنصار نظرية الصراع إلى حد بعيد في تفسير العنف الأسري خاصة العنف الزوجي للقول" ان العلاقات الحميمية بين الزوج والزوجة تتطلب بالضرورة نوعا من العداوة بقدر ما تشتمل على الحب والمودة وهو ما جعل **كانط** يقول: "أن حالة السلم السائدة بين الأفراد الذين يعيشون معا ليست هي الحالة الطبيعية " (53).

ورغم واقعية نظرية الصراع إلا أن أهم ما يعاب عنها حصر الصراع في عامل وحيد وهو العامل الاقتصادي وهو ما ينافي الواقع والحقيقة كون أن عوامل الصراع تتعدد وتتنوع بين ما يعود للجانب الاقتصادي وأخرى للجانب الإيديولوجي، الثقافي، القيمي، التاريخي وغيرها من العوامل المهمة التي أهملتها نظرية الصراع.

هـ-نظرية التنشئة الاجتماعية

وتعد من أهم النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة العنف الأسري، كون هاته النظرية تنطلق من فكرة أساسية مفادها أن السوكات الإنسانية مكتسبة وليست وراثية فأفعال الفرد وردود أفعاله تعكس بدون شك نوعية التنشئة التي تلقاها ومن ثم يكون العنف كغيره من السلوكات التي يمكن للفرد تعلمها أو تقليدها. فمثلا العنف الممارس ضد المرأة في الأسرة حسب هاته النظرية ينشأ من خلال الثقافة التي يتلقاها الذكر من محيطه وثقافته التي تضفي نوع من الشرعية على ممارسة الذكر للعنف ضد الأنثى كأسلوب وحيد وأوحد للتواصل معها خاصة في المجتمعات المتخلفة ومنها العربية.

فالتنشئة الاجتماعية تحدد سلم القيم الأخلاقية والأدوار المختلفة داخل المجتمع والمجتمعات العربية تكرس مبدأ تبعية الأنثى للذكر من خلال إنشاء رجل يتسم بالعدوانية والإستقلالية والتمرد وبالمقابل إنشاء أنثى تتسم بالتبعية والإتكالية والخضوع وهذا ما جعل "**غي روشيه**" يقول عن التنشئة الاجتماعية بأنها: " إكتساب الطرق في السلوك والتفكير والشعور" (54).

ولقد ظهرت الملامح الأولى لهذا التفسير لدى "**دوركايم**" وذلك "في وصف عملية التربية التي يتم عن طريقها الإنتقال بالكائن الإنساني من حالته البيولوجية إلى الحالة الاجتماعية الثقافية التي تكون فيه الذات الاجتماعية، ولا تسعى التربية إلى تحديد مكانة الإنسان على نحو ما حددته الطبيعة بل الإنسان على النحو الذي يريده المجتمع " (55).

وعلى هذا النحو تكون طريقة المعاملة التي يتلقاها الذكور والإناث في الصغر بتنمية روح إثبات الذات وإبراز القوة عند الذكور وتنمية الصمت والخضوع عند الأنثى أساسا لتفسير العنف الممارس ضد الأنثى داخل الأسرة من طرف الأب، الأخ ثم الزوج.

ي–النظرية النسوية

تعد النظرية النسوية أحد المداخل النظرية الحديثة التي شاع إستخدامها مؤخرا في تفسير ظاهرة العنف الأسري رغم وجود الكثير من نقاط الإتفاق بينها وبين النظريات التي سبق وان تطرقنا إليها. وينطلق أصحاب هاته النظرية من نقطة مهمة وهي "أن الرجال يلجؤون للعنف مع زوجاتهم للمحافظة على وضعهم وتأكيد هيمنتهم، فالعنف ما هو إلا إستعراض لما يتمتع به الرجال من قوة وسلطة ومكانة تفوق ما تتمتع به النساء " (56). فالعنف يكون في المجتمعات التي تبرز فيها الهيمنة الذكورية أهم وسيلة لبقاء وإستمرار الهيمنة والسيطرة الذكورية على الأنثى، فالرجل كلما شعر بأن سلطته ونفوذه أصبح مهددا كلما لجأ لإستعمال العنف لإستعادة هذا النفوذ والسلطة. ويعود الفضل في ظهور هاته النظرية للاتجاهات والحركات النسوية التي سعت لكشف وفضح الإنتهاكات التي تخضع لها المرأة وأشكال العنف الممارس ضدها.

"وتؤكد النظرية النسوية على وجوب النظر للرجل والمرأة بوصفهما نوعين مختلفين يسيطر أحدهما على الآخر وأن فهم العلاقة بينهما حتى العلاقة الجنسية والإشباع العاطفي في العلاقات الزواجية له دلالة اجتماعية ولا يعتمد على آليات بيولوجية في علاقة الرجل بالمرأة، كما تشير النظرية النسوية إلى أن هناك تفاوت في الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الرجال والنساء وأن عدم المساواة هاته لاتقف عند حد عدم المساواة في العمل أو الاختلاف في التعامل مع كل من المرأة والرجل في النظام القانوني، كما لا تقتصر على عدم التوازن في القوة بين النوعين بل تمتد إلى العلاقات الاجتماعية بين الجنسين وأن الاختلافات في علاقات القوة يظهر في حوادث العنف الأسري التي يقع على المرأة النصيب الأكبر منها(57) وقد تناولت النظرية النسوية العنف الأسري من خلال لفت الإنتباه إلى أشكال التحكم الاجتماعي والهيمنة وعلاقة ذلك بالقوة وفي ذلك يرى "**جراهام آلان**": "أن الإكراه والأشكال الأخرى من التحكم الاجتماعي عوامل لها أهميتها بالنسبة للذكورية الاجتماعية حيث ينظر للعنف على أنه له دورا أساسيا في المحافظة على التحكم الاجتماعي والهيمنة، وأن هناك علاقة بين القوة والعنف.

وفي ظل الاعتقاد بوجود صلة بين العنف الزوجي والقوة المسيطرة فإن علماء اجتماع الأسرة وضحوا الصلة بين تبعية الزوجات للأزواج في توزيع القوة بينهما وعلاقة ذلك بالعنف الزوجي وكذلك علاقة إختلال التوازن في القوة وإستخدام العنف " (58).

ويوضح "**كيرك وود**" أن الشخص الذي لديه القوة يكون قادرا على التأثير والخروج من المواقف الصراعية التي يوضع فيها " ويكون الإيذاء الذكوري بالمنظور النسوي جزء من خلق القوة للرجل الذي يريد التحكم والسيطرة على شريكته وأن عدم التوازن في القوة يجعل الرجل العنيف في حاجة إلى فرض سيطرته على زوجته ولذلك يستخدم أشكال شتى من العنف البدني ليتحكم فيها وإظهار سيطرته وتأمين حاجياته (59). وفيما يتعلق بالعنف بين الزوجين فإن أصحاب هاته النظرية يؤكدون على نقطة مهمة وهي أن "الرجال يلجأون للعنف مع زوجاتهم للمحافظة على وضعهم، وتأكيد هيمنتهم، فالعنف هنا ما هو إلا إستعراض لما يتمتع به الرجال من قوة وسلطة ومكانة تفوق ما تتمتع به النساء " (60). كما تساهم ثقافة المجتمع ومعتقداته في ترسيخ هذا التوجه

خاصة في ظاهرة ضرب الزوج للزوجة فالرجل حسب الاعتقادات السائدة هو رئيس في منزله الذي يعتبر مملكته وإمبراطوريته الخاصة له سلطة القيادة المباشرة واتخاذ القرارات والتحكم في زوجته وأطفاله وله الحق في أن يفعل ما يشاء كيفما شاء ومتى شاء خاصة وأن كثير من هاته العادات تعطي الشرعية لهذا التصور الذي قد تنتج عنه سلوكات عنيفة نحو من هم تحت سلطته.

"وهكذا تؤكد وجهة النظر النسوية على مفهوم واسع للعنف يربطه بالسياق الاجتماعي والظروف الاجتماعية التي يحدث فيها العنف،فالعنف يجد تفسيرا له في البناء الاجتماعي الذي يعطي للذكور حق السيطرة والهيمنة والتحكم في الشريك وهو تفسير لا ينفصل عن بناء أو توزيع القوة داخل الأسرة كما لا ينفصل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، بل أن العنف الذي يمارسه الزوج ضد زوجته يبدو كما لو كان نوعا من الضبط الاجتماعي الذي يمارسه الرجل مع زوجته (61) وذلك بإمتصاص نزعته العدوانية وتحولها إلى التحكم والسيطرة على الآخرين (62) فاساس هاته النظرية يتمثل في الاعتقاد بأن العنف يقترن دوما مع غياب مصادر القوة، فالعنف في نهاية المطاف يعبر عن حالة من الضعف والحرمان يعجز الشخص عن تحملها أو الإفصاح عنها بأسلوب هادىء، فالعنف يستخدم إذا شعر الفرد بأنه يفقد موارد القوة المختلفة وإذا توفرت لديه فهو لا يحتاج إلى التعويض عن النقص لأنه يكون غير موجود، فالشخص الذي يفتقر لموارد القوة ويعجز عن فرض إحترامه على الناس أو لفت اهتمامهم به هو مدعاة لميله الدائم لإستخدام العنف للتأثير في الآخرين والتعبير عن ذاته الفاشلة وسط الآخرين الأكثر تفوقا منه.

4-8نظرية الموارد

وقد إعتمدت هاته النظرية على فرضية أساسية إنطلق منها **وليام جود** حينما قال: "إذا تكاثرت مصادر الفرد المادية والمعنوية قلت رغبته وميله في إستخدام القوة بشكل علني أو مفتوح (63) ومن هاته الفرضية تنطلق نظرية الموارد من مبدأ أن كل إنسان لديه نزعة عدوانية تظهر عندما لا يستطيع أن يحقق رغباته أو طموحه ونزعاته، لكن عندما تتوفر لديه مصادر مادية ومعنوية مثل إمتلاك المال والعقار أو الجاه أو الاعتبار والجاذبية الشخصية أو الجمال ومنطق هذه النظرية يختلف جذريا عن الطرح الماركسي الذي ربط بين القوة والعنف بقولهم أن المسيطر اقتصاديا مسيطر اجتماعيا فالذي يملك الموارد الاقتصادية كالثروة يصبح أكثر ممارسة للعنف من غيره، أما الفاقد للثروة أو الموارد لما يستخدم العنف كالثورات العمالية هو من أجل إسترجاع حقوقه المهضومة ليس إلا. في حين، نجد أن هاته النظرية تقترب أكثر من نظرية الإحباط كون أن فقدان الموارد التي تؤهل الفرد لصنع مكانة في المجتمع من شأنه أن يولد لديه ميله لإستعمال العنف لصنع هاته المكانة وفرضها على الآخرين.

5-آثار العنف الأسري

إن آثار العنف الأسري عديدة وشائكة لا يمكن حصرها في الآثار المباشرة عند الضحية سواء كانت جسمانية أو نفسية بل لها إمتدادت داخل المجتمع إذ يؤدي إلى إتلاف النسيج الاجتماعي ويستدعي تغييرا جذريا في أسلوب الحياة ويؤدي إلى أمر أخطر وهو إحتمال دوام إنتقال هذا السلوك من جيل لآخر ليصبح كأسلوب للحياة وطريقة للتعبير عن المواقف.

وسنحاول أن نقف في هذا المبحث عند أهم الآثار الناجمة عن ممارسة العنف داخل الأسرة ومنها:

أ-آثار العنف الأسري على المستوى الفردي

إن العنف الأسري يترك عدة آثار سلبية على من يمارس عليهم هذا العنف من أطفال أو نساء أو حتى أزواج وهو ما نحاول أن نقف عنده في بحثنا هذا ومن بين ابرز الآثار السلبية للعنف على الفرد الآثار البدنية كالجروح، الخدوش، الكدمات، الإعاقات أو حتى الموت في بعض الأحيان.

أما الآثار النفسية للعنف فمثلا العنف الممارس على المرأة قد يؤدي إلى "إقدامها على الانتحار نتيجة للألم النفسي الذي يتركه لديها وقد دلت بعض الدراسات في شمال إفريقيا وجزر بماليزيا أن المرأة التي يمارس ضدها العنف البدني من الزوج تحاول الانتحار بمعدل يزيد عن إثنتي عشرة مرة من النساء الأخريات " (64) وإذا تعرضت المرأة للاغتصاب فهناك آثار أخرى "إذ تصاب بحالة

من الهياج والتعصب كلما تذكرت ما حدث لها وتتأثر في علاقتها مع زوجها ونظرتها تجاه جسدها أيضا ويمتد هذا الأثر إلى المدى البعيد ليس فقط من الناحية النفسية والجسدية بل قد يؤثر ذلك على خصوصيتها وممارستها للجنس بعد ذلك، وأثبتت الدراسات أن المرأة التي تعرضت للاغتصاب كثيرا ما تشعر بالألم في المعدة وفقدان الشهية ولا تستطيع الارتباط بأفراد أسرتها وتكون عدوانية نحو أطفالها" (65) . و"عندما تسيطر على الأسر ممارسات أنواع العنف الأسري المختلفة وتتساقط ضحاياه في أروقة المنازل فإنه يحدث إرتباكا في مكونات الشخصية عند كل فرد في الأسرة نفسيا وعصبيا فتتشكل عقد نفسية قد تتفاقم وتصل إلى حالات مرضية طويلة الأجل مع إرتفاع نسبة توقع سلوك هذا الشخص ضحية العنف، المسلك ذاته من العنف كما جرى عليه أو أكثر ناهيك عن خطورة وجود شخص معقد نفسيا قد يهدد كيان المجتمع" (66) . ومما سبق يتضح لنا أن آثار العنف داخل الأسرة على المستوى الفردي عديدة سواء كانت على المستوى البدني أو النفسي لكن أخطرها أنه يؤدي إلى إعادة إنتاج العنف داخل الأسرة وخارجها فالشخص ضحية العنف كثيرا ما يتحول إلى مصدر للعنف ومنتجا له وهذا يدخل في صميم بحثنا إذ أن الطفل المعنف داخل الأسرة كثيرا ما يتحول إلى منتج للعنف ومصدرا له وهو ما نشاهده في الملاعب والطرقات .

ب–آثار العنف الأسري على المستوى الاجتماعي

إن إنتشار العنف داخل الأسرة له آثار سلبية لا تقتصر على الفرد الذي تعرض للعنف أو كان ضحية له بل تمتد إلى تفكيك نسيج البناء الاجتماعي منه من أبسط خلية متمثلة في الأسرة إلى أعقد المؤسسات والروابط الاجتماعية الأخرى فعلى مستوى الأسرة "لا ينجو من آثار العنف عادة أي عـضو في الأسرة بل إنهم يصبحون ضحايا له بصور ودرجات متباينة، فالعنف يعوق حركة الأسرة ويجعل من الصعب عليها القيام بوظائفها، حيث يكون الأطفال هم أكثر أفراد الأسرة تضررا من العنف سواء من خلال التعرض له أو مشاهدته يحدث بين والديهم، فإن التأثير يكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة عليهم إذ ان المرأة التي تتعرض للضرب يقل اهتمامها برعاية أطفالها ويزيد من إحتمال ضربها لهم بل قد تتولد كراهية لديها نحوهم لأنهم يجبرونها على الإستمرار في تلك العلاقة الزوجية التي لا تحتملها وقد أثبتت إحدى الدراسات المسحية أجريت على "6000 أسرة أن 50 % من الرجال الذين يقومون بالإعتداء على زوجاتهم يقومون أيضا بإيذاء أطفالهم وأن 59 % من الأمهات اللآتي أسأن معاملة أبنائهن أو أهملنهم تعرضن بدورهن للضرب من طرف أزواجهن " (67).

ومن هذا المنطلق فإن الأسرة "لما تبتلى بمرض العنف الأسري من بعض أفرادها أو يدور أفرادها في دوامة العنف والعنف المضاد تتكون في مسار العلاقات بينهم حواجز نفسية ومشكلات سلوكية وإنقسامات داخلية تؤدي إلى القطيعة أو الكراهية أو الحقد والرغبة في الإنتقام من طرف ضحايا العنف تجاه المعتدين، لذلك يشوب وسائل الإتصال بين أفراد الأسرة خلل من الصعب معالجته لا سيما إذا أصبحت لغة التواصل قائمة بينهم على أساس التوتر والإستفزاز عبر الفعل ورد الفعل دائما، عندما يصبح كل فرد يبحث عن النجاة من وضعه الأسري المليء بالإهانات والإحباطات لأنه جو مريض تأنف من العيش فيه حتى بهائم الأرض وهذا ما يجعل الأنا مسيطرة على أفراد الأسر التي تعيش العنف الأسري (68).

وقد أشارت الباحثة "**كارولين موسر**" إلى أن العنف الأسري "عامل مؤثر في هدم وظائف الأسرة و وظائف القطاع الأسري وأنه يؤثر سلبا على دور الأسرة في إرساء وغرس القيم والعادات والمعايير التي تدعم الثقة بين أفرادها وعلاقاتهم داخل الأسرة ويؤدي ذلك إلى فقدان الأسرة لعلاقاتها خارج الأسرة –أي فقدان رأس المال الاجتماعي–ويؤدي ذلك إلى تفكك الأسرة وعدم ترابطها في النهاية مع تزايد وتيرة العنف بين أعضائها وقد أكدت الدراسات وجود ارتباط بين العنف الذي يحدث في الأسرة ودرجة تماسكها حيث أن إزدياد مشكلات العنف يؤثر على تماسكها وتفككها وانهيارها في النهاية (69).

كما تجدر الإشارة إلى أن كثير من الدراسات الاجتماعية والنفسية أكدت أن العنف الأسري يولد الكثير من المشكلات السلوكية والإنفعالية فالأطفال ضحايا العنف الأسري غالبا ما يكونون أكثر عدوانية نحو الغير ويكونون أقل كفاءة اجتماعية من غيرهم

ويكونون عرضة للتقلبات المزاجية ومنها الإقبال على إرتكاب سلوكات إجرامية كالإدمان على المخدرات والضرب والقتل والتخريب كأسلوب تعبير عن رفض للوضع المعاش . بل أن الدراسات الاجتماعية أكدت حتى على الآثار السلبية للعنف من الناحية الاقتصادية كما أشارت إلى ذلك "**نيكولا هاروين**" إلى أن العنف الأسري"يحظى باهتمام السياسة العامة خاصة الاتجاه نحو زيادة الوعي بالكلفة الاجتماعية والاقتصادية التي تقع على المجتمع نتيجة العنف ومن ذلك:

-التكلفة البدنية والصحية والنفسية الواقعة على النساء والأطفال الذين فقدوا منازلهم وأسرهم.

-التكلفة التي يتحملها المجتمع من خلال قيام القطاعات والوكالات التطوعية والجمعيات النسائية لتدعيم الخدمات الاجتماعية والصحية في المنازل وخارجها.

-التكلفة الاقتصادية التي يتحملها المواطنون الذين لا يذهبون إلى العمل لعدة أيام نتيجة فقدان الصحة أو المهارات بعد وقوعهم ضحايا العنف (70) بل أن آثار العنف الأسري تمتد لتشل خطط التنمية الاقتصادية أو تحقيق الرفاهية في المجتمع فقد قدرت الرابطة الطبية الأمريكية في أوائل التسعينات أن الخسائر الناجمة عن العنف الأسري تصل إلى عشرة مليارات دولار التي تمثل نفقات العلاج الطبي والنفسي والشرطة وإجراءات التقاضي وتوفير المأوى والدعم والرعاية والتغيب عن العمل ونقص الإنتاجية، لذا فإن من مستلزمات عملية التنمية المستديمة معرفة أسباب العنف الأسري، ووضع معالجتها ضمن خططها وبرامجها " (71). بل أن أضرار العنف الأسري تمتد إلى سلم القيم داخل المجتمع إذ "يحدث خللا في نسق القيم الثقافية والدينية التي يفترض من الجميع الإمتثال لها والإحتكام إليها، ويحدث أيضا إهتزازا وتشكيكا في الأعراف الاجتماعية السائدة، خاصة عند صدور سلوكيات ومظاهر العنف الأسري التي تتناقض كليا مع روح تلك القيم أو مع واقعية تلك الأعراف مما ينتج جيلا متناقضا مع قيمه الذاتية وجيلا مشككا في قيم آبائه ومجتمعه " (72). وبالرجوع لواقع المجتمع الجزائري نلاحظ مدى إنتشار العنف في جميع المجالات وبجميع الألوان من العنف في المنازل ضد الأبناء،ضد الزوجات، ضد الأزواج إلى العنف داخل الملاعب إلى العنف في الشوارع...إلخ.

خاتمة

يتبين لنا في خاتمة هذا الموضوع أن العنف مهما كان مصدره ومهما كان نوعه فإن نتائجه وخيمة سواء كان ذلك على مستوى ممارسي العنف أو ضحاياه وأن العنف الأسري أخطر أنواع العنف كون الأسرة المحيط الأول لأنسنة الفرد وتحويله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي.

كما يتبين لنا أن النظريات التي حاولت تفسير العنف وأسبابه كل من زاويته والتي تتقاطع وتلتقي فيما بينها في كثير من النقاط أهمها أنها في مجال العنف الأسري ركزت كلها حول العنف الممارس من طرف الرجال ضد النساء أو الأزواج ضد الزوجات أو من الآباء ضد الأبناء كون المرأة والطفل يتميزان بالضعف مقارنة بالرجل والكبار وهما بحاجة إلى رعاية وعطف أكثر من غيرهما من الفئات الإجتماعية الأخرى..

والشيء الذي لا يختلف فيه إثنان أن تعريض الأطفال للعنف بصورة دائمة داخل الأسر يفقده الشعور بالآمان والثقة فيما حولهم خاصة الوالدين مما يدفعهم إلى البحث عن بدائل المنزل الأسري وعن الوالدين والإخوة فيدفعهم للتشرد ويوقعهم في مخالب جماعة السوء وهو ما يكون بداية لدخولهم عالم الإجرام.

من هذا المنطلق وجب على المشتغلين في حقل التربية وعلوم الإجتماع والنفس توعية الأسر بعواقب هذا الخطر –العنف الأسري– على أطفالهم وأسرهم ومجتمعهم. كما يجب تكييف المنظومة القانونية الجزائية مع تنامي ظاهرة الطفولة الجانحة والطفولة العنيفة والمعنفة في آن واحد .

المراجع:

1-إبن منظور، **لسان العرب**، المجلد 2، دار صادر، بيروت 1968، ص903.

2-أ.د جمال معتوق، **مدخل إلى سوسيولوجيا العنف**، دار بن مرابط، الجزائر، 2011، ص15.

3- د.منال محمد عباس، **العنف الأسري رؤية سوسيولوجية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص19-203-

4-أ.دمديحة أحمد عبادة وأ.خالد كاظم أبو دوح، **العنف ضد المرأة: دراسة ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2008، ص18.

5-نفس المرجع، ص18.

6-المرجع السابق، ص20.

7-د.منال محمد عباس، مرجع سابق، ص20.

8-نفس المرجع، ص21.

9-أ.دجمال معتوق، مرجع سابق، ص22.

10-أ.د جمال معتوق،نفس المرجع، ص22

11-نفس المرجع، ص23.

12-نفس المرجع، ص25-26.

13أ.د مديحة أحمد وأ.خالد كاظم أبو دوح، مرجع سابق، ص20.

14-أ.د جمال معتوق، مرجع سابق، ص27.

15-نفس المرجع،ص27.

16-د.منال محمد عباس ، مرجع سابق،ص24.

17- نفس المرجع ،ص 25.

18-هاني خميس أحمد عبده،**سوسيولوجيا الجريمة** ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،2008 ،ص28.

19-منال محمد عباس،مرجع سابق،ص26.

20-نفس المرجع ،ص26.

21-أ.د جمال معتوق ،مرجع سابق،ص 160-161.

22-أد مديحة أحمد عبادة وأ خالد كاظم أبو دوح ،مرجع سابق ،ص26.

23-حسن إبراهيم أحمد ،**العنف من الطبيعة إلى الثقافة** ،ألنايا للدراسات والنشر والتوزيع ،دمشق ،سوريا ،الطبعة الأولى ،2009 ،ص188.

24-نفس المرجع ،ص189.

25- نفس المرجع ،ص189.

26-حسن إبراهيم أحمد ،مرجع سابق ،ص188.

27-أد جمال معتوق ،مرجع سابق ،ص 159.

28-منال محمد عباس ،مرجع سابق ،ص32.

29-نفس المرجع ،ص 62.
30-نفس المرجع ،ص63.
31-أد مديحة أحمد عبادة و أ خالد كاظم أبو دوح، مرجع سابق،ص 37.
32- نفس المرجع ،ص 37.
33-نفس المرجع ،صص38.
34-أد جمال معتوق ،مرجع سابق ،ص236.
35- نفس المرجع ،ص 237.
36-نفس المرجع ،ص223.
37-د منال محمد عباس،مرجع سابق ،ص 83.
38-أد جمال معتوق ،مرجع سابق ،ص 224.
39-د منال محمد عباس ،مرجع سابق ،ص 74.
40-نفس المرجع ،ص74.
41- أد مديحة أحمد عبادة و أ خالد كاظم أبو دوح، مرجع سابق ،ص 39.
42- د منال محمد عباس،مرجع سابق ،ص74.
43-أد جمال معتوق ، مرجع سابق ،225-226.
44-د منال محمد عباس ،مرجع سابق ،ص76.
45-أد جمال معتوق ،مرجع سابق،ص 226-227.
46-نفس المرجع،ص283.
47-نفس المرجع ،ص 283.
48-د منال محمد عباس ،مرجع سابق ،ص78.
49-أد جمال معتوق ،مرجع سابق ،ص284.
50-د منال محمد عباس ،مرجع سابق،ص80-81.
51-عبد الرزاق جبلي ،**أسس علم الإجتماع**،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،2003 ص 234.
52-أد جمال معتوق ،مرجع سابق ،ص 286.
53-عبد الرزاق جبلي ،مرجع سابق ،ص 236.
54-غي روشيه ،**مدخل إلى علم الإجتماع** ،ترجمة :مصطفى دغدشي ،الطبعة الأولى ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1983،ص 165.
55-Emile ;Durkheime ;Education et Sociologie ;Paris ;PUF ;1999 ;P51.
56-إجلال إسماعيل،**العنف الأسري**،دار قباء للطباعة والنشر ،القاهرة ،1999 ،ص 28.
57-د منال محمد عباس ،مرجع سابق،ص84-85.
58-نفس المرجع ،ص86.
59-نفس المرجع ،ص86.
60-حسن محمد حسن،**العنف الأسري**،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،2000،ص 452.

61-د منال محمد عباس ،مرجع سابق،ص87.

62-أ د معن خليل العمر ،**علم إجتماع العنف** ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن،الطبعة الأولى ،2010 ،ص20.

63-نفس المرجع ،ص 91.

64-د منال محمد عباس،مرجع سابق،ص 129.

65-نفس المرجع ،ص 129.

66-كاظم الشبيب،**العنف الأسري :قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم** ،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء ،المغرب ،الطبعة الأولى ،2007،ص 47.

67-د منال محمد عباس،مرجع سابق،ص 130.

68-كاظم الشبيب ، مرجع سابق ،ص 50-51.

69-د منال محمد عباس ،مرجع سابق ،ص 131.

70-نفس المرجع ،ص132.

71-كاظم الشبيب ،مرجع سابق ،ص 46.

72-نفس المرجع ،ص 47.